السادات : انفتاحه يبتلع المليارات دون جدوى

## قصة الخلاف بين «هيئة الخليج» والنظام المصري

# كيف تبخر ١٩٢٥ مليون دولار ؟

عادت الصحافة المصرية الى الاشارة الى وجود خلافات بين الحكومة المصرية من جهة و « هيئة الخليج للتنمية » من جهة اخرى ، عقب انتهاء الاجتماعات الاخيرة لهذه الهيئة في الرياض .

والخلاف القائم هو استمرار للخلاف الذي اثير بعنف اول مرة اواخر العام ١٩٧٦ بين الطرفين حول مقدار التمويل المالي الذي تقدمه الهيئة المذكورة الى مصر .. انذاك اتهمت اجهزة الاعلام المصرية دول الخليج بانها « استفادت من دماء المصريين في حرب تشرين » رافعة اسعار النفط محققة ارباحا تقدر بعشرات المليارات من الدولارات فيما تبخل هذه الدول النفطية على مصر ببضعة مليارات من فائض عوائد النفط !

هيئة الخليج هذه انشأت في الاول من نيسان العام ١٩٧٦ برئاسة وزير المالية السعودي « ابا الخيل » على ان تكون فترة عملها حتى العام ١٩٨٠ لتمويل خطط التنمية المصرية ودعم الاقتصاد المصري . وقد تشكلت هذه الهيئة من السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات .

وجاء تشكيل هذه الهيئة عقب بروز ما عرف بسياسة « الانفتاح الاقتصادي » الرأسمالية على الغرب ، وتوجه السادات السياسي في اعتماده ، وكان من شروط قيام هذه الهيئة هو استخدام رأسمال الهيئة ، وما تحصل عليه من مصادر اخرى للتمويل بما في ذلك الاقتراض بضمان الهيئة في مشاريع انمائية واقتصادية لمتابعة المشروعات المقرة وتنفيذها ، وتذليل العقبات الاقتصادية التي تعانيها مصر ، اضافة الى التنسيق مع الهيئات الاقليمية والدولية ذات الطبيعة المماثلة الخ ..

### ربط مصر بدول النفط

ومنذ البداية بدا واضحا ان الهيئة لم تكن تريد تقديم كل ما تريده مصر من معونات ، او تقديمها دفعة واحدة ، وانما تقسيطها على دفعات مساعدة بهدف ربط الموقف المصري سياسيا بالموقف « النفطي » ، وضمان عدم خروجه عنه .

ونظرا للاعباء المتزايدة التي واجهتها مصر العام ١٩٧٦ ثم الانتفاضة الشعبية العارمة في يناير ١٩٧٧ ، فقد بدأت الهيئة المذكورة تتساهل في تقديم قروضها الى مصر ، فكان ان سحبت القاهرة ثلاثة ارباع المبلغ المخصص لها لمدة خمس سنوات خلال سنتين فقط .

وطالبت مصر بزيادة رأسمال الهيئة الى خمسة مليارات من الدولارات بهدف اخذ قسم منها لتوفير السيولة النقدية اللازمة لاستيراد السلع الانتاجية حسب قول حامد السايح وزير الاقتصاد المصري من اجل تجديد وتشغيل المصانع المصرية ، الا ان الهيئة ابدت امتعاضها من هذه السياسة ، كونها « تتناقض وأسس عمل واهداف الهيئة »..

وهكذا انفجر الخلاف بشدة المرة الاولى وتجدد في شهر ايار الجاري . فيما اشارت المصادر الصحافية المصرية الى ان الهيئة تمارس ضغوطها وتتخلى عن التزاماتها !

### ماذا تسلمت مصر حتى الان ؟

اما مصادر الهيئة فقد اشارت الى ان غالبية هذه الاموال دفعت بضمانات من المصرف الفيدرالي الاحتياطي المركزي الاميركي ومن مصرف ـ تشيز مانهاتن ـ ، وهما المصرفان اللذان طلبت مصر من الهيئة ان تودع فيهما المبالغ المرصودة لها وفق برامج انمائية ومشاريع استثمارية .. وان مصر سحبت حتى اوائل هذا العام ما يبلغ ١٩٢٥ مليون دولارا كانت مرصودة اساسا لمشاريع اختناقات الازمات الاقتصادية والمعاناة من المشاكل اليومية، منها مشاكل البناء والتطور الزراعي ، كالآلات والاسمدة والمبيدات الحشرية ، وهل مشاكل النقل والمواصلات في مصر اضافة الى تطوير مشكلة البناء ، كذلك مشاكل صناعة الحديد والاسمنت وتطوير صناعة النسيج وتحديث آلاتها . اي باختصار تحديث وتطوير وتشغيل غالبية مصانع الدولة ومرافقها ، وهو ما تغمز من قناته هيئة الخليج بالنسبة للحكومة المصرية !

وتضيف مصادر هيئة الخليج ، ان مصر حصلت على قرض من مصرف ـ تشيز مانهاتن ـ قيمته ٨٢٥ مليون دولار للتسهيلات التجارية ولتخفيف الضغوط الدولية على القيود التجارية المصرية ، اضافة الى مبلغ ٦٥٠ مليون دولار للسلع والقمح والخدمات ..

ومع هذا التعداد « لافضال » الهيئة النفطية ، تقول الاخيرة ، انه لم تحل ازمة واحدة في مصر ، فلا المشكلة الغذائية حلت ، ولا المواصلات ، ولا الخدمات ، ولا الزراعة الخ .. حتى انه لم توظف الاموال المأخوذة في المجالات الانتاجية المفترض قيامها بمال الهيئة ، بل ان كل مبالغها تبخرت !

### اين ذهبت اموال الهيئة ؟

ولكن الهيئة من جهتها لا تصرح بشيء عن كيفية تبخر هذه الاموال ، الا انها تحاول ان تغمز بصورة غير مباشرة من قناة المسؤولين المصريين الذين بذروا الاموال على ما عرف بالبضائع الاستهلاكية لتسهيل السياحة كجزء من سياسة « الانفتاح الاقتصادي » .. يضاف لذلك العمولات والرشاوى وغيرها التي قبضها البعض من صفقات وهمية !

حول هذا الموضوع لا يجد المسؤولون الا ان يلتزموا الصمت متجاهلين هذا الغمز واللمز النفطي .

ويتردد حاليا ان الهيئة ملتزمة بدفع اخر دفعة من اموالها ومقدارها ٤٥٠ مليون دولار الى المصرف المركزي المصري ، وان مؤسسة « مورغان ستانلي » التي تقوم بتقويم التجربة الاقتصادية المصرية ستراقب المبالغ التي يتم سحبها من هذه الدفعة !

لا شك ان الازمة بين الطرفين حقيقية وكل واحد يسعى الى شدها من جانبه ليبرر مواقفه او ليضغط على الاخر .. الا انه من الواضح ان ازمة مصر الاقتصادية وافلاس الخزينة المصرية رغم المساعدات الاميركية جعلا مصر تنفق اموالها واموال الهيئة معا في محاولة لحل مشاكلها المستعصية ، وهو ما اثار غضب الهيئة التي ارادت ان تكون لها شروطها لا صندوقا ماليا يفتح كلما اراد نظام السادات ..

لذلك بادرت مصر لفتح النار على الهيئة سابقة الاخيرة في هذا المجال .



### العجز والتبعية

● في تقرير رسمي لوزارة التجارة الاردنية صدر مؤخرا ، اظهرت الارقام ارتفاع واردات الاردن من العالم خلال العام ١٩٧٧ بنسبة ٣٣٫٩ في المئة ، فيما ارتفعت الصادرات بنسبة ٤١٫٦ في المئة خلال العام المذكور من العام الذي سبقه .

فقد بلغت قيمة واردات الاردن خلال العام الماضي ٤٥٤٫٥ مليون دينار مقابل ٣٣٩٫٥ مليون العام ١٩٧٦ ، بينما بلغت قيمة الصادرات ٦٠٫٣ مليون دينار خلال العام ١٩٧٧ مقابل ٤١٫٦ مليون دينار في عام ١٩٧٦ !

وهذه الارقام تدلل على ان قيمة العجز التجاري العام ١٩٧٧ بلغ ٣٨٦٫٢ مليون دينارا فيما كان العجز التجاري للعام ١٩٧٦ هو ٢٩٧٫٩ مليون دينارا ، اي بزيادة قدرها ٨٨٫٣ مليون دولار .

وهذه الارقام تعني ان الاردن مطالب بان يقترض اكثر ويتلقى مساعدات مالية اكبر عاما بعد اخر ، الامر الذي يعني تبعيته السياسية للدول الاكثر ارتباطا معها اقتصاديا ، وهي الدول الغربية التي تشكل مستورداته منها اكثر من ٧٥ بالمئة من مجموع المستوردات .

### اين وظفوا مليارتهم ؟!

ذكرت النشرة الفصلية للمصرف المركزي البريطاني الصادرة في شهر اذار الماضي ان مجموع فوائض اوبك النفطية الموظفة في العالم بلغت العام ١٩٧٧ ـ ٣٣ ـ مليارا من الدولارات ، مقابل ـ ٣٥٫٨ ـ مليارا العام ١٩٧٦ . وتوزعت هذه التوظيفات على مناطق العالم : ـ ٨٫٩ ـ الولايات المتحدة ، ـ ٤٫١ ـ مليارا في بريطانيا ، ـ ١٩٫٧ ـ مليارا في بلدان اخرى و ـ ٥٫٣ ـ مليار دولار لدى المنظمات الدولية .

وتشير هذه الارقام الى حدوث انخفاض في قيمة التوظيفات في الولايات المتحدة بسبب الانخفاض المستمر في قيمة الدولار والذي سبب خسارة قدرها ـ ١٤ ـ مليارا من الدولارات العام ١٩٧٧ ، وذلك انه في العام ١٩٧٦ بلغت التوظيفات المالية ـ ١٢ ـ مليارا فقط !

# عودة الروح لمشروع المملكة العربية المتحدة

في حديثه لمجلة « نيويورك تايمز » في الثاني عشر من ايار الجاري اعلن انور السادات عن مقترحات جديدة بشأن حل قضية الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وذلك باعادة الضفة الغربية مرة اخرى الى الحكم الهاشمي وقطاع غزة الى الحكم المصري .

وتقول مصادر مطلعة ان الزيارة التي قام بها حسني مبارك نائب الرئيس المصري الى عمان في وقت سابق من هذا الشهر كانت بهدف اجراء مباحثات حول هذا الموضوع بين الطرفين الاردني والمصري .

ومما يذكر في هذا السياق ان المشروع المصري يشكل صياغة شديدة القرب من المشروع الصهيوني الذي اعلنه مناحيم بيغن في وقت سابق من هذا العام ، ودعا فيه الى انشاء ادارة ذاتية محلية في الضفة الغربية المحتلة تستمر لمدة خمس سنوات ويجري في غضونها اقتسام المهام بين الكيان الصهيوني من جهة والنظام الهاشمي من جهة اخرى ، بحيث توكل المهام الامنية للكيان الصهيوني فيما يقوم النظام الهاشمي باعمال الادارة ، على ان يتم بعد خمس سنوات ربط تلك الادارة بالاردن مع بقاء « الوجود العسكري الاسرائيلي » .

ومن المؤكد ان هذه القضايا ذاتها هي التي تم بحثها ابان زيارة حسني مبارك الى السعودية مع النظام السعودي قبيل تعريجه على عمان .

هذا ويفيد نبأ اوردته صحيفة «الدستور» الاردنية على لسان مصدر سعودي في واشنطن « ان الحكومة السعودية ستوجه دعوة لعقد مؤتمر قمة مصغرة في الرياض بعد عودة الملك خالد من زيارته المقررة لفرنسا في ٢٩ ايار الجاري » ..

وكان الملك حسين قد اوفد عاكف الفايز رئيس مجلس النواب السابق الى القاهرة ولم يكشف النقاب عن مهمة المبعوث الملكي ولكن من المؤكد انها تصب في طاحونة المشروع الهاشمي ، وبحث مسألة القمة المقترحة .

وعلم ايضا ان النظام المصري يجري مشاورات بشأن مشروع المملكة العربية المتحدة ، وربما يناقشه مع الولايات المتحدة واسرائيل في محاولة عربية رجعية لاعتماده كأساس لحل القضية الفلسطينية .

### المحور الاردني ـ الفلسطيني :

ولعل الحبل السري الذي يربط منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الهاشمي لم ينقطع وان كان يعتريه الجفاف بين الحين والاخر ... فالحديث في الدوائر السياسية العربية حول استئناف الحوار الاردني ـ الفلسطيني تتصاعد وتائره في حمى « اعادة بناء القوة الذاتية العربية » و « وحدة الصف العربي » . وكانت الرسائل المتبادلة بين الملك حسين من جهة وقيادة منظمة التحرير من الجهة الاخرى التي تمت في وقت سابق قد لينت الجفاف ، ولعل شروط المنظمة لاعادة مياه المصالحة الى مجاريها ـ وكان ابرزها انضواء النظام الهاشمي تحت لافتة جبهة الصمود والتصدي واعلان رفضه لمبادرة السادات ـ قد ذهبت مع الريح .

الملك حسين : احلام هاشمية قديمة جديدة

وتتركز اهتمامات الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية على تحريك وضع التسوية واخراجها من الطريق الوعر الذي تسير فيه ، بعد ان تعثرت مبادرة السادات ، وتأكد ايضا ان مسألة الحل المنفرد على الجبهة المصرية لن يجد الموافقة الكاملة في الوقت الحالي ما لم تتجذر التحولات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الجديدة في مصر بشكل يضع اللجام بيد الامبريالية ويضمن عدم قيام اي وضع مناهض لحكم السادات يسحق تحت اقدامه البذار التي زرعتها الامبريالية الامريكية وحليفتها الاولى في المنطقة « اسرائيل » ...

وهذا يؤكد العودة الى الدبلوماسية الهادئة التي كرست نهجها الامبريالية الامريكية منذ الجولات المكوكية الكيسنجرية الى جولات السفير المتجول اثرتون ، بحيث ينفسح المجال واسعا لدخول اطراف التسوية العربية الاخرى التي نأت قليلا عن حلبة المفاوضات الصهيونية ـ المصرية المباشرة.